المحتويات الرئيسية:

أولاً: المفاهيم الأساسية للعملية التفاوضية

التفاوض كمهارة أساسية لتحقيق التميز الإداري والقيادي.

التعريف بمفهوم التفاوض وأهميته وأهدافه في البيئة المهنية والمؤسسية.

التوازن بين مبدأ التشدد ومبدأ التسامح، وكيفية التوفيق العملي بينهما في سياق المفاوضات.

دراسة لغويات التفاوض وتطور المصطلحات المستخدمة فيه عبر العصور.

فهم محددات العملية التفاوضية من الناحيتين النظرية والتطبيقية.

تطبيقات عملية تتضمن: استقصاءات، حالات دراسية، تمثيل أدوار، مختبر تدريبي لمحاكاة الواقع.

ثانيًا: منظومة التفاوض

المبادئ الجوهرية التي يقوم عليها التفاوض الفعّال.

الخصائص الأساسية للعملية التفاوضية الناجحة.

تحليل التفاوض كنظام متكامل من حيث المدخلات والأنشطة والمخرجات.

محاكاة تطبيقية تشمل: مواقف عملية، تمثيل أدوار، تجارب ضمن مختبر تدريبي.

ثالثًا: التخطيط الفعّال للتفاوض

الخطوات العملية لإعداد وتنظيم خطة تفاوضية ناجحة.

معايير اختيار المفاوض الكفء والفعّال.

المفاضلة بين التفاوض الفردي والتفاوض الجماعي، واعتبارات كل منهما.

التطبيق العملي المباشر لخطوات العملية التفاوضية من خلال تمثيل أدوار ومواقف حقيقية ضمن مختبر تدريبي.

رابعًا: الاستراتيجيات والتكتيكات التفاوضية

استعراض مفصل لأهم الاستراتيجيات والتكتيكات المعتمدة في التفاوض المهني.

كيفية الوصول إلى نقطة التلاقي المشتركة بين الأطراف المتفاوضة (المنطقة الرمادية).

التعامل مع مأزق التفاوض في السياق الإداري العربي وتحليله واقعيًا.

دور الأسئلة، مهارات الإنصات النشط، وتوليد البدائل كأدوات فعالة في التفاوض، وكيفية توظيفها بذكاء.

إدارة الوقت كمورد تفاوضي أساسي ضمن العملية التفاوضية.

أنشطة تدريبية تشمل: حالات واقعية، محاكاة تفاوضية، تمثيل أدوار.

خامسًا: المنهج العملي لتقنيات التفاوض وتطبيقه

السمات السلوكية والنفسية للمفاوض الفعّال.

تطبيق سياسة الاختراق التفاوضي كمنهج عملي.

بناء خريطة استراتيجية توصلك إلى الاتفاق بنجاح.

أدوات ذهنية مثل "الذهاب إلى الشرفة" والتعاطف مع الطرف الآخر في التفاوض.

إعادة صياغة المواقف واستخدام القوة التفاوضية لتوجيه نتائج الحوار.

إنهاء العملية التفاوضية وصياغة الاتفاقيات القانونية بشكل احترافي.

تقييم شامل لنتائج التفاوض من خلال تطبيقات عملية وتقييم نهائي متبادل.

سادسًا: العقود - ماهيتها، أركانها، وتقسيماتها القانونية

التعريف بالعقود من منظور قانوني شامل، مع تصنيفها بحسب النظام القانوني الحاكم لها.

العقود الإدارية الخاضعة للقانون العام، وشروط إثبات الصفة الإدارية للعقد.

تطور معيار اختصاص القضاء الإداري في منازعات العقود، وتحليل المسار القضائي لذلك.

أطراف العقد كأحد معايير تحديد جهة الاختصاص القضائي.

تحليل معيار الشروط غير المألوفة وأثرها في تحديد طبيعة العقد الإداري، مع الإشارة إلى موقف مجلس الدولة الفرنسي وبعض التشريعات المقارنة.

اعتبار المرفق العام كأحد المعايير الأساسية لتحديد اختصاص القضاء الإداري.

سابعًا: القواعد القانونية المتعلقة بإبرام العقود الإدارية

تحليل أساليب اختيار المتعاقد مع الإدارة وفقًا للأنظمة القانونية.

الفرق بين حرية التعاقد في القانون الخاص والتقييد التشريعي لهذه الحرية في عقود الدولة.

المناقصات والمزايدات: أنواعها، ضوابطها القانونية، والإجراءات المتبعة.

التعاقد بالممارسة المباشرة والأمر المباشر: الشروط والأحكام القانونية ذات الصلة.

القيود المفروضة على جهة الإدارة عند إبرام العقود، مثل:

ضرورة الحصول على التصريحات القانونية.

ضرورة صدور قرار من المجالس الإدارية المختصة.

شرط الحصول على استشارات قانونية مسبقة.

شرط توافر الاعتماد المالي، وآثار تجاهل هذا الشرط من قبل الإدارة.

ثامنًا: الحقوق والالتزامات المترتبة على العقود الإدارية

توضيح حقوق الإدارة، وحقوق الطرف المتعاقد معها، وكذلك حقوق الغير.

تسوية منازعات العقود من خلال القضاء التقليدي.

الحق في التقاضي، وتحليل النظم القضائية المختلفة.

أبرز التحديات المرتبطة بالنظام القضائي وسبل التعامل معها.

دراسة الحلول القضائية المعتمدة لإعادة التوازن المالي للعقد، والنظريات القانونية ذات الصلة بالعقود الإدارية.

تاسعًا: تسوية منازعات العقود بوسائل بديلة للقضاء (Dispute Resolution - DR)

التعريف بالوسائل البديلة لتسوية المنازعات: التفاوض، التوفيق، الوساطة، اتفاق التسوية، والتحكيم.

أهمية التحكيم كأداة فعالة لحل المنازعات في العقود الإدارية.

مدى جواز اللجوء إلى التحكيم لحل منازعات العقود الإدارية:

تحليل موقف القانون المقارن من اللجوء للتحكيم.

شروط وصياغة مشارطة التحكيم وشرط التحكيم داخل العقد.

الطبيعة القانونية للتحكيم في هذا السياق.

تشكيل هيئة التحكيم وإجراءات العمل أمامها.

أسباب بطلان حكم التحكيم وآلية الطعن فيه.

إجراءات تنفيذ أحكام التحكيم وإشكاليات التنفيذ.

عاشرًا: مشروعية اللجوء إلى التحكيم في العقود الإدارية

بحث مدى توافق اللجوء للتحكيم مع مبدأ سيادة الدولة.

مدى انسجام التحكيم مع اختصاص القضاء الإداري في منازعات العقود العامة.

تحليل مدى توافق التحكيم مع النظام العام، وتقديم رؤية نقدية قانونية في هذا الشأن.